



أكسجين
حكاية امرأة مستنسخة
ومعزولة تبحث عن هويتها

كص 16



الانتخابات الإيرانية
المتشددون
يتصارعون

كص 5



هل ينهي فهد الخيطان
أزمة التواصل
مع الإعلام الأردني

كص 18



www.alarab.co.uk

صحيفة عربية يومية تأسست في لندن 1977

الإثنين 2021/05/24

12 شوال 1442

السنة 43 العدد 12068

Monday 24/05/2021

43rd Year, Issue 12068



برهم صالح يرحل البرلمان: مشروع قرار للحرب على الفساد يستبق الانتخابات

الشعب هو الذي أنقل بفساده على النظام السياسي.

وأعتبر صباح المختار رئيس جمعية المحامين العرب في بريطانيا، أنه ليس غريباً "أن يعد العراق أفسد دول العالم منذ الاحتلال الأميركي عام 2003. لكن الأغرب أن كافة المسؤولين العراقيين الفاسدين في السلطة التشريعية والتنفيذية وحتى القضائية يتبارون في الحديث عن الفساد وكانهم صحافيون يقولون خبراً عن غيرهم".

وذكر المختار في تصريح لـ "العرب" بالاعترافات العلنية للسياسيين العراقيين عن الفساد من بينها كلام النائب مشعان الجبوري الذي أقسم أنه استلم رشوة، واتهام وزير الدفاع الأسبق خالد العبيدي لرئيس البرلمان حضوراً بأنه طلب منه رشوة، واليوم يتحدث الرئيس برهم صالح عن إهدار 150 مليار دولار في صفقات الفساد.

وعبر الباحث السياسي العراقي كفاح محمود عن اعتقاده بأن الرئيس برهم صالح يحاول جدياً ترك بصمة له ربما تدفعه إلى قصر الرئاسة ثانية.



صباح المختار

الدستور يلزم الرئيس شخصياً بضمان تنفيذ أحكام قانون العقوبات

كفاح محمود

واقع الحال سيحيل هكذا مشاريع إلى أمنيات صعبة التحقيق

وقال محمود في تصريح لـ "العرب"، "بواجهه صالح عشرات معقدة بسبب التفكك في معظم التحالفات السياسية عراقياً وكردستانياً، خاصة وأن حصوله على المنصب كان خارج التوافق الكردي

وبدعم من كتل شيعية أرادت فرضه رغم اعتراض الحزب الديمقراطي الكردستاني على الية ترشحه باعتبار أن المنصب حصري للأكراد وليس لحزب معين".

وأضاف "لو صدقت المساعي التي أعلنها الرئيس صالح فإنها تعد ثقله نوعية في إدارة الدولة والخروج من دائرة الفساد إلى دائرة معاداة الفساد وإعلان الحرب عليه".

وأعرب عن تخوفه من نتائج مثل هذه المشاريع لأن "واقع الحال سيحيل هكذا مشاريع إلى أمنيات صعبة التحقيق يتم استثمارها انتخابياً كدعايات وشعارات لا وجود لها فعلياً على الأرض".

بغداد - أطلق الرئيس العراقي برهم صالح أول مبادرة سياسية جديدة لاستعادة أموال الفساد ومحاسبة المفسدين وتقديمهم إلى العدالة بان أخرج السياسيين العراقيين والبرلمان بقبول مشروع قانون لمحاربة الفساد.

وقال صالح في كلمة القاها بشأن ملفات الفساد الإداري والمالي في العراق إن مشروع "استرداد عائدات الفساد" يتضمن خطوات لاحقة لاستعادة أموال الفساد، بدعم المؤسسات المالية والرقابية وتفعيل أدواتها.

ويأتي مشروع القانون المقترح من الرئيس العراقي بشأن استرداد أموال الفساد بمثابة مشروع سياسي يدعم مبادرة رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي في محاربة الفساد التي من الواضح أنها ستكون عنوان الحملات الانتخابية البرلمانية القادمة وتزيد من حظوظ الرئيس صالح نفسه في البقاء في منصبه لدورة ثانية.

وفي الوقت الذي تتنافس فيه الأحزاب السياسية التي سادت المشهد في عراق ما بعد 2003 على السيطرة على البرلمان، فإن كلا من الرئيس برهم صالح ورئيس الوزراء مصطفى الكاظمي لم يتقدما بمشروع سياسي منفصل، وبرايمان على أن البرلمان القادم سيعمد إلى اختيار شخصيات قيادية معروفة بمواقفها الشخصية النزئية كي تسعى للخروج بالبلاد من محاصصة حزبية وحكومية ومالية أنتجت واحداً من أسوأ مشاريع الفساد سعة في العالم.

وقال سياسي عراقي مطلع على ملف العلاقة بين الرئيس ورئيس الوزراء "من الواضح أن الرجلين يتقاسمان مهمة الخروج بالعراق من دوامة السيطرة المطلقة للأحزاب على مقدرات البلاد. إنهما يجرسان البرلمان بإجباره على تبني قرار لا يمكن أن يظهر أي برلماني أو حزب بأنه يقف ضده".

وقال برهم "العراق خسر بسبب الفساد أموالاً طائلة، حيث بلغت قيمة خسارته 150 مليار دولار هربت من صفقات الفساد إلى الخارج منذ 2003".

داعياً إلى "تشكيل تحالف دولي لمكافحة الفساد".

ويمثل ملف الفساد الأعد والاضخم في العراق منذ عام 2003، وعجزت كل الحكومات عن منع تفاقمه.

ويجمع العراقيون على تهكمهم من إدانة المسؤولين للفساد المستشري في مفاصل الدولة.

وقال مراقب سياسي عراقي "يبدو أن الفساد هو من فُعل كائنات فضائية أو أن

قيادة المكون المدني في السودان تضرم نار الخلافات داخل الحرية والتغيير

القوى السياسية المنضوية تحت لواء الحرية والتغيير متهممة بتحقيق أهداف جهات معادية والتفرغ للخلافات



تغيب المدنيين وراء استقالة عائشة موسى

بفعل ارتكابه إلى التقارب السياسي بينه ورئيس الحكومة عبدالله حمدوك، وأن حزب الأمة يسعى للقيام بهذا الدور عبر تشكيل أكبر في مجلس السيادة يمكنه من فرض رؤيته بعد أن أصبح له وجود على مستوى خمس وزارات وحضور فعال في الولايات.

وتكمن المشكلة الرئيسية داخل الحرية والتغيير في أن المنضوين تحت لواء هذا التجمع يشعرون أن البساط يجري سحبهم من تحت أقدامهم بسبب دخول الحركات المسلحة ضمن دوائر السلطة أو تراجع شعبيته على نطاق واسع بفعل تردى الأوضاع المعيشية وعدم القدرة على تخذية الخلافات لمواجهة تحديات المرحلة الانتقالية.

ويصعب الفصل بين الخلافات التي طرأت أخيراً وبين محاولة الأحزاب السياسية تحسين مكانتها في المرحلة الانتقالية، لأن القوى الثورية إلى جانب القوى المنسحقة من التحالف (الحزب الشيوعي وتحالف المهنيين) تؤلف الغضب الشعبي في الشارع لإعادة ترتيب أوراقها، فيما تسعى قوى الحرية والتغيير لتعزيز نفوذها من خلال مواقعها في السلطة الانتقالية.

وأوضح زين الذي يرأس الحزب الوطني الاتحادي أن المجلس المركزي شكل لجنة مكونة من خمسة أحزاب بينها حزبه إلى جانب أحزاب المؤتمر السوداني والبعث العربي الاشتراكي والبعث القومي والاتحادي الديمقراطي للقاء رئيس حزب الأمة القومي فضل الله برمة ناصر وإنهاء الخلاف الدائر عبر التوافق على نسب التمثيل في المجلسين السيادي والتشريعي.

والتوافق على قيادة موحدة للمكون المدني داخل مجلس السيادة بمثابة قبلة ستكون قابلة للانفجار حال جرى التوافق بشكل نهائي على تسليم السلطة للمدنيين في الوقت المحدد حسب الوثيقة الدستورية التي قسمت إدارة المرحلة الانتقالية بين المكونين.

ويسعى كل حزب لتعزيز حضوره داخل مجلس السيادة كمقدمة للاستئثار بالوجود على رأس المرحلة الانتقالية، بعد أن أبدت قوى إقليمية دعمها لتسليم السلطة لمدنيين.

وتحاول الأحزاب والقوى السياسية المنضوية تحت لواء التحالف الحكومي سد الفراغ الذي تركه الحزب الشيوعي، والذي كان يقوم بدور المايسترو للتحالف

جديد للمكون المدني داخل مجلس السيادة، وطالب بعقد المؤتمر التأسيسي الذي جرى إرجاؤه أكثر من مرة خلال 14 يوماً، واعتبرت اللجنة نفسها أنها تمثل جمعية عمومية للحرية والتغيير باعتبارها تضم غالبية المكونات، لكن لم يتم ذكر أسماء الكيانات.

وقل عضو مجلس شركاء الفترة الانتقالية يوسف محمد زين من قيمة الخلافات الحاصلة بين المكون المدني ووصفها بأنها "هامشية ولا تمس جوهر الثورة أو أهدافها، وتدور حول رغبة حزب الأمة في الحصول التركة الأكبر من حصص المجلسين التشريعي والسيادي في ظل توافق قوى الحرية والتغيير على إدخال تعديلات على ميثاقه، بعد أن حاز الحزب على نصيب أكبر على مستوى الوزراء والولايات".

وأضاف زين في تصريح لـ "العرب" أن الحديث عن إصلاح قوى الحرية والتغيير كلمة حق يراد بها باطل، وكل طرف يحاول أن يوظف الأمر لصالح تحسين وضعيته وبالتحالف، في ظل الاتجاه نحو توسيع قاعدة الأطراف المشاركة في المجلس المركزي لتشمل أكبر عدد من القوى المشاركة في التحالف.

الخرطوم - كشفت الخلافات التي وقعت داخل تحالف قوى الحرية والتغيير عن احتدام الصراع على قيادة المكون المدني في السودان بين حزب الأمة الذي يعول على ثقله السياسي باعتباره صاحب آخر أغلبية برلمانية منتخبة، وبين عدد من القوى السياسية الصاعدة، تزامناً مع اتساع نطاق المطالبات التي تنادي بتسليم قيادة مجلس السيادة الانتقالي من العسكريين إلى المدنيين في نوفمبر المقبل. وتتبادل أحزاب وقوى سياسية الاتهامات فيما بينها بالتسبب في تهيش المكون المدني داخل مجلس السيادة، الأمر الذي كانت له انعكاسات سلبية على إمكانية تسليم قيادة المجلس للمدنيين، في وقت يسعى فيه كل حزب للاستئثار بمنصب الرئيس.

وعزت مصادر سياسية سودانية استقالة عائشة موسى من عضوية المجلس السيادي إلى تلك الخلافات، متهممة المكون العسكري بالتفوق وتغيب المدنيين.

واتهم المجلس المركزي لقوى إعلان الحرية والتغيير حزب الأمة القومي بالتفرد والتسبب في تعطيل مسار الإصلاح من خلال التمسك بتمثيل أعلى للحزب على حساب المكونات الأخرى في تشكيل المجلس التشريعي، ورفض القرار الصادر بحله من جانب اللجنة الفنية التي انعقدت الجمعة بمقر حزب الأمة.

وقاد حزب الأمة مشاورات مكثفة لتدشين لجنة فنية مهمتها إصلاح قوى الحرية والتغيير، غير أنها لم تحظ بتوافق جميع الأطراف المشاركة في التحالف الحكومي، وبدت اللجنة كأنها كيان مواز للمجلس المركزي الذي يعتبر أعلى سلطة داخل التحالف، وجدد الحزب عضويته به قبل نحو عام ونصف العام على إثر خلافات بينه وبين الحزب الشيوعي الذي انسحب بشكل كامل من التحالف.

وأعلنت اللجنة الفنية لإصلاح قوى الحرية والتغيير حل المجلس المركزي الذي يضم في عضويته 28 حزباً من القوى المشاركة داخل التحالف، وقررت اختيار أعضاء



محمد يوسف زين

الحديث عن إصلاح قوى الحرية والتغيير كلمة حق يراد بها باطل

وسياسية متساوية مع نظرائهم اليهود، وعبر عن اعتقاده بأن بنية السلطة الفلسطينية وسطوة أجهزتها الأمنية بالتعاون مع الأمن الإسرائيلي لا تسمحان لتحالف يقبل المعاداة رأساً على عقب بين فتح وحماس في الضفة الغربية والقدس.

وأوضح "سرعان ما ستعود الاعتقالات لكواد حركة حماس الذين أخذتهم العزة بالإنجاز الكبير الذي تحقق بمساعدة شعبيتهم في الشارع أمام تردد الموقف الرسمي للحركة والسلطة. كما أن عودة الروح إلى فكرة المفاوضات والمبادرة الأميركية المفاجئة بالحديث عن مؤتمر دولي للسلام بعد عقود من الاستفراء الأميركي تشجعان التيار المتخفف في السلطة وحركة فتح على التمسك بإبعاد حماس من الصورة".

أنه ضد كل أنواع المقاومة العنيفة بما فيها استخدام سكان المطابخ".

وأضاف مشاركة في تصريح لـ "العرب"، "كما أن الرجوب الذي تم تهيمته وإجهاض اجتهاده بالتوافق مع قيادة حماس على الدخول بقائمة مشتركة للانتخابات التشريعية والرئاسية يعيد توجيه الأنظار الداخلية نحو مشروعه للتحالف مع حركة حماس، خاصة بعد المعركة الأخيرة، والتحول الشعبي العاطفي نحو الإعلاء من فكرة المقاومة والرد والانتقام ومواجهة غطرسة القوة الإسرائيلية واستمرارها في مشروع التطهير العرقي في القدس وتطبيق قانون القومية الذي يضع 20 في المئة من الفلسطينيين داخل إسرائيل في الدرجة الثانية دون حقوق مدنية

انتهت بانقلاب الرأي العام على فتح وعلى السلطة ومنيت بخسارة كبيرة.

لكن محمد مشاركة مدير مركز تقدم للدراسات في لندن يرى أنه "لا يمكن فهم تصريحات الرجوب إلا في إطار الدعاية لشخصه في سياق الصراع الجاري على وراثة قيادة الحركة، فإسهاده بصواريخ حماس وفكرة المقاومة المسلحة تتعارض مع موقف حركة فتح والحزب الفلسطيني والسياسي محمود عباس الذي ما انفك يردد



محمد مشاركة

الرجوب يعيد توجيه الأنظار نحو مشروعه للتحالف مع حماس

تأكيد على أن إعادة الإعمار ستجري مع محاولة تكريس حل الدولتين في وجود عباس رئيساً للشعب الفلسطيني.

يذكر أن الرجوب كان صاحب مشروع تصالحي مع حماس، أخفق فيه وانقلب ثلاث مرات. الأولى عندما رفضت حماس التشارك مع عباس في تشكيل حكومة، والثانية عندما ألغى الرئيس الفلسطيني الانتخابات بـخلاف ما ترده حماس، والثالثة عندما رفضت حماس بعد الإلغاء أن يجري تعويض الانتخابات بحكومة تعوضها على المسار الانتخابي.

ويقول مراقبون إن الحرب الأخيرة التي جرت زادت حماس اقتناعاً بالانتخابات، وهذه هي الفرصة الثانية لها بعد فرصة يناير 2006 عندما استجبت للانتخابات بعملية عسكرية إسرائيلية

يريد العودة إلى نائب رئيسها صالح العاروري، لكي يجدد محاولة إقناعها بالانحياز مع فتح التي بانت حماس باعتبارها شريكاً ضامناً للخسارة على مستوى مناصريها وعلى المستوى الانتخابي. لكن السياق السياسي لفترة ما بعد الحرب الأخيرة، وتنصده الولايات المتحدة، بدأ يتحرك في اتجاه تعويض إسرائيل عن العجز عن تصفية القوة العسكرية لحماس بإشراك السلطة والاتحاد الأوروبي، للضغط على غزة من خلال الاشتراط بان إعادة الإعمار لن تبدأ في حال بقي وضع غزة على ما هو عليه.

وأشارت المصادر في تصريح لـ "العرب" إلى اتصال الرئيس الأميركي جو بايدن برئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس بعد أشهر من الإهمال، في

الضفة الغربية (فلسطين) - فاجأت تصريحات أمين سر اللجنة المركزية لحركة فتح جبريل الرجوب المشيدة بصواريخ حركة حماس المتابعين لللسان السياسي الفلسطيني باعتبار أن الحركة المقاومة العنيفة وهو ما اعتبر محاولة لاستباق تبدل الأوضاع لصالح حماس خاصة وأن الوضع الحالي يميل لصالح "انتصار" حماس والجميع يريد أن يركب الموجة.

وقال الرجوب الذي التزم الصمت طيلة 11 يوماً من الحرب "إن الصواريخ الفلسطينية التي أطلقت من قطاع غزة هزت إسرائيل وعقيدتها الأمنية". وترى مصادر سياسية فلسطينية أن الرجوب، في استرضائه لحماس،